

**جلسة حوار عن الأشخاص المفقودين والقانون 105**

29 آب 2019 22:13

عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في "بيت بيروت" - السوديكو، جلسة حوار بعنوان "الأشخاص المفقودين في لبنان - القانون 105 والتحديات الراهنة"، في "اليوم العالمي للمفقودين"، وتبعها معرض تفاعلي حول الكشف عن مصير المفقودين في لبنان.

حضر الجلسة ممثل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون النائب حكمت ديب، ممثلة رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري النائبة رولا الطبش جارودي، النائبان السابقان غسان مخيبر وإيلي كيروز، مستشار سفارة فرسان مالطة ذات السيادة فرنسوا أبي صعب، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني ومممثلون عن الأجهزة الأمنية والهيئات الدولية.

بعد النشيد الوطني وتقديم من رونا حلبي، تحدث ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر كريستوف مارتن، فقال: "أود الاصغاء اليكم."

وأدار الجلسة الحوارية ممثل وزارة العدل القاضي جان قزي، الذي حيا "كل الذين عملوا على القانون 105"، لافتا إلى "دور وزارة العدل في ميثاقية تطبيق أعمال الهيئة، مع الحرص على تصحيح الثغرات في حال حصول ذلك."

وسأل مسؤول برنامج الصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور ربيع شماعي "عما يجب القيام به لطي ملف الحرب الأهلية"، لافتا إلى "الاستراتيجية البديلة التي أقرتها وزارة الصحة عام 2015 وتتعلق في جانب منها بالاهتمام بأهالي المفقودين"، مشيرا إلى "الوضع الاستثنائي لصحتهم النفسية"، وقال: "ن أهداف الاستراتيجية أيضا، أن يعمل اللبنانيون سويا على إقامة نصب تذكاري لمفقودي الحرب، لأن ذلك يعني الاعتراف بهم."

وتحدث أنيس مقدم عن أهالي المخطوفين والمفقودين موجها شكره الى وداد حلواني، متوقفا عند "اختطاف عمه ما بين بيروت وطرابلس أثناء الحرب الأهلية والصعوبات التي واجهتهم وتتعلق بالإرث"، لافتا إلى "جهل المحكمة الشرعية لدينا بمسألة المخطوفين والمفقودين، مما تسبب بالتأخر في حصولنا على وثيقة وفاة، وهذا ترك أثره السلبي على جو العائلة."

وأكد المحامي نزار صاغية أن "المأساة تجلت في اضطرار أهالي المفقودين إلى الحصول على وثيقة وفاة للمفقود لحل المشاكل المتعلقة بالارث وقضايا مالية وغيرها"، وقال: "هذا الأمر تسبب بخلافات بين أهالي المفقودين بين قبول فكرة توفية المفقود ورفضها، وهناك محاولات جرت لحض أهالي المفقودين للحصول على وثيقة الوفاة لتخفيف عبء هذا الملف."

وذكر أن "القانون 105 جيد لجهة تأكيد أن وثيقة الوفاة لا تعني اختفاء ملف الفقد، ولأنه يتيح حق الاطلاع والمعرفة لدى الأهالي."

ودعا مارتن إلى "أنسنة التشريعات في وزارة العدل وإحالة أسماء الهيئة الوطنية للمفقودين إلى مجلس الوزراء"، منوها ب"برنامج وزارة الصحة تجاه أهالي المفقودين والمخطوفين"، شاكرا "شجاعة أنيس مقدم ووداد حلواني التي ثابرت وتابعت، وصاغية"، متمنيا "أن يكون القانون 105 مدخلا لحل مشاكل هؤلاء الأهالي"، وقال: "إن الكشف عن مصير المفقودين بالغ الأهمية."

وأمل في "الوصول الى تحقيق العدالة."

بعد ذلك، تحدث النائب ديب ناقلا تحيات رئيس الجمهورية، وقال: "إن هذا الملف عزيز على قلب الرئيس عون"، مشيرا إلى أننا "كنواب في كتلة الرئيس عون كان لنا جهد في العمل على إقرار القانون 105. وكذلك الأمر الإجراء الذي قام به وزير العدل في ما يخص تشكيل الهيئة الوطنية وإحالتها على مجلس الوزراء".وأكد "متابعة دعم جهود لجنة الصليب الأحمر في هذا المجال."

من جهتها، نقلت النائبة الطبش "تحيات الرئيسين بري والحريري"، وقالت: "إن اللسان يعجز أمام مأساة أهالي المخطوفين والمفقودين. وبصفتي مقررة في لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب، أشعر بأن هذا الملف يعني لي الكثير."

وأكدت "متابعة العمل على تطبيق القانون 105 للوصول الى هدفنا جميعا."

وسألت حلواني عن "خطة الدعم النفسي في وزارة الصحة تجاه عائلات المفقودين والمخطوفين قسرا وعما إذا كان المشروع جديا في توجه الوزراء"، فأجابها الدكتور شماعي: "إن الوزارة بنت هذا البرنامج على أساس حقوق الانسان. ونحن في انتظار إقرار مجلس النواب قسما للصحة النفسية في وزارة الصحة. إضافة الى عدم توافر موازنة لهذه الاستراتيجية التي أقررناها عام 2015."

وأكد أن "قضية المفقودين حقوقية أولا"، رافضا "تصوير أهالي المفقودين والمخطوفين بأنهم يعانون أوضاعا نفسية."

وردا على سؤال عن سبب عدم إقدام وزارة العدل على إصدار وثيقة الوفاة إلى حين تشكيل الهيئة الوطنية المعنية بذلك، أكد قزي "ضرورة توضيح بعض البنود الواردة في القانون 105"، مطالبا الحضور ب"إرسال اقتراحاته في هذا المجال لتحسين التطبيق وتحصينه."

وأشار إلى أن "القضاء ليس نصا، وإنما يجب أن يتسم بالإنسانية."

وطالب النائب مخيبر ب"تخصيص موازنة للهيئة الوطنية للمفقودين كمطلب أول وعاجل، ومنح رئيس الهيئة وأعضائها مرتبات مالية باعتبارهم متفرغين لهذا العمل"، مشيرا إلى "التأخر في إقرار موازنة الهيئة والمرسوم."